

خاتمة:

بعد هذا العرض المتواضع لأصل مراعاة الخلاف والترجيح به نستخلص أن مراعاة الخلاف، سواء باعتبار أنه أصل من أصول الفقه أو قاعدة من القواعد الأصولية، تكوّن رافداً و رابطاً وثيقاً بين مذاهب الفقه عموماً، والآراء الفقهية الصحيحة القوية خصوصاً، فتجمع بينها وتجعل بعضها يغرف من معين بعض، وذلك يظهر في مسألة قراءة البسمة في صلاة الفرض، فنقرأ للخروج من الخلاف والأخذ بالأوسع، وقد وجدنا مراعاة الخلاف يتوصل بها إلى رفع الحرج وإيجاد الحلول قديماً وحديثاً وتصحيح بعض العقود ومثاله يظهر في مسألة نكاح الشغار، واعتباره عقداً صحيحاً يترتب عليه ما يترتب على العقد الصحيح وإن كان يفسخ كما أنه يبرز جانباً قوياً من مزايا الشريعة الإسلامية، ألا وهو المرونة ومواكبة العصر ومتطلباته كما حصل ذلك في مسألة تكيف الحساب الجاري. فأخذ بجانب الضمان في القرض مراعاة لحق الدائن، و الوديعة مراعاة لحق الفقير في الزكاة.

والتوصيات:

أصل مراعاة الخلاف لما اختلف فيه حتى بين أئمة المذهب المالكي، لم يكن له من التأليف كما لغيره من أصول المذهب المالكي، فيوصى بالاهتمام به وبذل الجهد في إبرازه و اعتماده بنحو أولى في المخرجات الفقهية والفتاوى الشرعية.

وحبذا لو يكتب فيه على نحو كتاب الدكتور محمد المدني بوساق، في المسائل التي بناها مالك على عمل أهل المدينة.